

كباش «نפטال» يشعل جدل التفاوت الطبقي في الجزائر

السلطات كرس ثقافة الحق المجاني في الريع النفطي

أشعلت الأموال، التي رصدتها إحدى وحدات شركة سوناطراك النفطية الجزائرية لعمالها لمواجهة تكاليف تقديم أضاحي عيد هذا العام جدل التفاوت الطبقي في البلاد، بما يؤكد أن السلطات لم تقطع مع الماضي في تكريس ثقافة الحق المجاني في الريع النفطي لشريحة اجتماعية معينة.

صابر بلدي

خلال الأيام التي تسبق عيد الأضحي، إلا أن الظاهرة ماضية في التوسع والشهرة، ولا مجال فيها لأحداث الجدل الاجتماعي الذي يجده العيد في كل موسم تحت أي شكل من الأشكال. وأبرزت تلك المسابقات ممارسات سيئة كانت تنتشر سرقة المواشي، واستغلال عصابات تزوير الأوراق النقدية للأسواق من أجل التخلص من بضاعتهم، والغش في تسمين الخرفان بمواد كيميائية تهدد صحة المستهلكين. وكغيرها من المواسم المدرة لأرباح على تجار المواشي، تحول المناسبة إلى فرصة للمضاربين، حيث تنتشر في تخوم المدن والأحياء حظائر بيع الأضاحي، لتجار ليس لهم من المهمة إلا التحكم في لعبة الوساطة بين المزارعين والمربين والمستهلكين. وأدت تلك الظاهرة الموسمية إلى غليان في أسعار الأضاحي قياسا بهامش الريع الذي يحققه المضاربون في سوق المواشي دون تعب.



كمال رزيق

3 ملايين أسرة جزائرية لم يعد بإمكانها توفير تكلفة الأضحية

وتعتبر مصالح الخدمات الاجتماعية من آخر المصالح المماثلة التي حافظت على هذا التقليد، الذي كانت تقوم به عدة مؤسسات حكومية وحتى خاصة للتضامن مع عمالها، قبل أن يتم التراجع عن ذلك تحت ضغط تقلص المداخيل المالية خلال السنوات الأخيرة. وبات الطابع الاجتماعي للجزائر منذ سنوات الاستقلال، يمثل عبئا ثقيلا على الحكومة وعلى المؤسسات، كونه تحول بمرور السنوات وتراكم التجارب، إلى انتظارات اجتماعية تطلب في مختلف المناسبات والقطاعات.

وتسببت منحة شركة نفطال لعمالها وموظفيها بمناسبة عيد الأضحي، في تصاعد النقاشات الاجتماعية لينتهي إلى ضرورة تعميم ذلك على كافة العمال والموظفين في القطاع العام، وتوسيع التضامن الاجتماعي إلى مختلف الفئات.

وأمام توسع دائرة الفقر في المجتمع، باتت الجعبيات التي ذابت على توفير الأضاحي للأسرة الفقيرة في وضع لا يحسد عليه، نظرا إلى كثرة الطلبات على مكاتبها مقابل عدم قدرتها على تلبية جميع الحاجيات. وذكر قباصي في جمعية كافل اليتيم بالعاصمة، رفض ذكر اسمه، لـ«العرب» أن الوضع الاجتماعي بات صعبا في السنوات الأخيرة، وأن التبرعات التي كانت تستقبلها الجمعية تقلصت.

وقال «لم يعد بالإمكان تعميم توزيع فرحة العيد من أضاحي وملايس وغيرها على الفقراء واليتامى، وغالبا ما نجد أنفسنا في حرج شديد في توزيع ما يتاح لنا لهذه الشريحة من المواطنين».



لمن استطاع إليه سبيلا

الجزائر - أثار المنحة التي خصصتها شركة نفطال الجزائرية المتفرعة عن سوناطراك النفطية الحكومية لعمالها، بمناسبة عيد الأضحي، جدلا كبيرا بين الأوساط الاقتصادية والشعبية.

ولدى كثير من الجزائريين قناعة بأن الاستمرار في هذه الحالة، حتى مع الإطاحة بنظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يكرس التفاوت الطبقي بين المجتمع لأن تقديم الأضاحي يمثل تحديا سنويا لمعظم الأسر.

وترجمت صور وتعاليق تداولتها شبكات التواصل الاجتماعي، الإمتاع الشعبي من منحة الشركة، التي يُعتقد على نطاق واسع أنها ملك للشعب. واختزلت إحداها حجم التناقضات الاجتماعية، حيث تظهر عامل من نفطال يتعاطى مع كبش العيد، نظرا إلى قامته وجسمه، وعامل آخر اكتفى باقتناء أضحية حمله في كيس نظرا إلى صغره.

وكانت مصلحة الخدمات الاجتماعية للشركة قد قررت إنفاق منحة تقدر بنحو 700 دولار للفرد لمساعدة عمالها وموظفيها على مواجهة تكاليف تقديم الأضاحي، رغم الأزمة الاقتصادية، التي تمر بها الدولة العضو في منظمة أوبك.

وتحوّلت الأضحية في السنوات الأخيرة، إلى إشكالية اجتماعية كبيرة، نظرا إلى ما تسببه من ضغوط مالية للأسر، وهو ما اضطر الكثير منها إلى الاستئناء عنها لعجزهم عن توفيرها، رغم ما تعمله من رمزية في هذه المناسبة الدينية.

ويؤكد الخبير الاقتصادي كمال رزيق أن 3 ملايين أسرة لم يعد بإمكانها توفير تكلفة الأضحية، بسبب غلاء الأسعار وتراجع قيمة الدينار في السوق المالية، وأن تزامن العيد مع مناسبات اجتماعية أخرى، بات يشكل عبئا ثقيلا لذلك تم الاستغناء عنها.

وأمام تدهور الوضع الاجتماعي، لم يعد بالإمكان الوفاء بمثل هذا الالتزام الديني والاجتماعي، رغم أن الجزائر تحقق انكفاء ذاتيا في مجال تربية المواشي، ونادرا ما تلجأ لاستيراد اللحوم أو المواشي تحت ضغط الطلب المتزايد في بعض المواسم.

وتشير التقديرات إلى أن أسعار الأضاحي تتراوح بين 500 و1500 دولار، حسب القامة والحجم والفصيلة، وهناك ما يفوق ذلك، وهي الرؤوس التي تستعمل في بعض العادات والتقاليد وحتى الممارسات الدخيلة، على غرار المسابقات الموسمية بين الكباش.

وصارت مدينة عنابة وضاحية الحراش بالعاصمة، تشتهران باحتضان مسابقات موسمية تنظم بأضخم الكباش، وتوسعت لتصبح ذات بُعد مغاربي بعد دخول متسابقين من تونس على خط المنافسة، حيث يتم التباري إلى غاية فرق أقوى كبش أزاح من طريقه نظراءه، ويحصل صاحبه على منحة مالية تتأخر حدود الخمسة آلاف دولار.

ورغم الحظر الديني لمعارك الكباش والصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية، في تصريح لـ«العرب» إلقاء العمل بالآلية القديمة بـ«الكارثة»، فالوضع الجديد يترك الفلاح فريسة سهلة لشركات قطاع الأعمال العام، لأنها التاجر الأكبر في سوق تداول القطن.



محاصيل تبحث عن سوق عادلة

القاهرة تشتري القطن المحلي دون دعم لمنع الكساد

نظام مزايدة بأسعار السوق يثير احتجاجات المزارعين

فإن نظام المزايدة سيخرج شريحة التجار من السوق لصالح محالج القطن ومصانع الغزل والنسيج. ووافق بنك الاستثمار القومي على منح قرض للشركة القابضة للغزل والنسيج بقيمة 90 مليون دولار، لتطوير محالج القطن بضمناً 27 قطعة أرض غير مستغلة مخطط بيعها، واستغلال حصيلتها في تطوير شركاتها التابعة.

وتستهدف وزارة قطاع الأعمال العام إدخال 11 محلجا جديدا للخدمة ضمن خطة التطوير بحلول 2021 عبر قروض بأجل زمنية قصيرة لا تتجاوز عاما أحيانا.

ويتوقع أن تعتمد الشركات تلك القروض بلاستيكية تتسبب في تلوته. وفطنت وزارة قطاع الأعمال لتلك النقطة والزمّت المزارعين وفق نظام المزايدة الجديد، جني وتعبئة القطن في عبوات مصنوعة من مادة «البوت» وسيتم منحها للمزارعين مجانا على أن يتعهدوا بتسليم المحصول فيها إلى مراكز الاستلام الجديدة مقر المزايدة.

وأمنت الحكومة في عمليات الرقابة وشكلت لجنة تضم وزراء قطاع الأعمال والزراعة والصناعة للارتقاء بنظم جني المحصول والتداول وصولا إلى محالج القطن.

ويستهدف هذا الإجراء مواجهة سلبية نظم التداول السابقة، والتي خفضت الجودة، وأثرت سلبا على سمعة القطن المصري عالميا.

وبلغت صادرات مصر من القطن خلال العام الماضي نحو 1.5 مليون قنطار، من إجمالي المخزون بالبلاد والبالغ 2.5 مليون قنطار.

ووصف محمد المرشدي، رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية، في تصريح لـ«العرب» إلقاء العمل بالآلية القديمة بـ«الكارثة»، فالوضع الجديد يترك الفلاح فريسة سهلة لشركات قطاع الأعمال العام، لأنها تقدمها الدول خارجيا لمزارعي القطن.

انحدرت الثقة بين الحكومة المصرية وشريحة واسعة من المزارعين بسبب توجه وزارة قطاع الأعمال العام نحو تطبيق نظام مزايدة لشراء القطن خلال الأيام المقبلة، في محاولة من الحكومة لمنع كساد محصول دون تقديم أي دعم للمزارعين.

استتمت العملية بالتنسيق مع هيئة التحكيم واختبارات القطن وجمعيات تسويق المحاصيل ولجنة تجارة وتسويق القطن داخليا.

وقدر مفرح البلناجي عضو اتحاد مصدري الإقطان من تطبيق نظام المزايدة، لأنه يواجه صعوبات في التطبيق، فسعر الأساس الذي يحدد قبل بدء كل مزايدة سيرتفع صعودا وهبوطا وفقا للأسواق العالمية.

وقال لـ«العرب» إن، «هذا لن يقبله المزارعون في مصر، لأنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة تقبل تلك التقلبات، خاصة حال تراجع الأسعار من أسبوع إلى آخر».

وأضاف «النهوض بصناعة القطن يتطلب استمرار زراعته وتصديره مع إنشاء صندوق موازنة للقطن ليوازن أسعاره، إذ يتم تحديد سعر أساس ثابت مع بداية موسم البيع تضمنه الحكومة، وحال تراجع سعر القطن عالميا يتم تعويض المزارعين من الصندوق بمقدار قيمة الانخفاض».

وتواجه شركات الغزل والنسيج التزامات مالية دفعت الحكومة إلى التدخل العام الماضي من خلال البنوك التابعة لها بمنحها جملة من القروض لتعويضها مع فترات سماح لإنقاذ السوق من الركود.

ورصد بنكا الأهلي ومصر الحكوميان، حزمة إنقاذ لشركات الغزل والنسيج بلغت نحو 200 مليون دولار العام الماضي بفوائد ميسرة، وذلك لزيادة معدلات تشغيلها وتحريك سوق تجارة القطن الراكدة.

وكان التجار يعولون على شراء القطن من المزارعين بأسعار تفل عن الأسعار العالمية، ثم يقومون بتصديره لتحقيق عوائد من هذه الفوارق، وبالتالي أسعار المزايدة عن هذا السعر.



محمد حماد

صحافي مصري

القاهرة - تستعد وزارة قطاع الأعمال لتطبيق نظام جديد لشراء القطن المحلي عن طريق مزاد عام لضمان شراء المحصول وفق أسعار السوق، التي تحددها آليات العرض والطلب.

وأشار ذلك قلم المزارعين، الذين اعتادوا على الدعم الحكومي، وسارعوا إلى التشكيك في نزاهة المزادات ورفض تطبيق النظام الجديد، الذي أثار جدلا واسعا في البلاد.

وتصاعدت احتجاجات المزارعين على مستويات الأسعار، التي تعلنها الحكومة لشراء القطن، وأكدوا أنها تنحاز لمصالح تجار ومحالج القطن.

وقال وزير قطاع الأعمال العام هشام توفيق لـ«العرب» إن، «منظومة تسويق القطن الجديدة سيتم تطبيقها تجريبيا في محافظتي الفيوم وبني سويف جنوب البلاد خلال الموسم الحالي، على أن يتم تعميمها في جميع البلاد في العام المقبل».

وأوضح أن المنظومة الجديدة تعمل من خلال إجراء مزاد يومي يبدأ في الرابعة عصرا، وتشترك فيه شركات تجارة القطن، وتلتزم بتقديم خطاب ضمان بقيمة تتناسب مع حجم تجارتها لضمان التزامها بالمزايدة.

وتقوم الشركة القابضة للغزل والنسيج بتقديم عرض لفتح المزاد يوميا بسعر يعادل متوسط السعر العالمي للقطن الأمريكي «بيما»، بحيث يكون مؤشرا لضمان عدالة المزايدة ولا تقل أسعار المزايدة عن هذا السعر.

اكتمال اندماج مجموعة أبوظبي المالية وشعاع كابيتال

ووفقا لبيان ريغيفيتيف تملك مجموعة أبوظبي المالية بالفعل 48.36 بالمئة من شعاع المدرجة في البورصة. وتعد الصفقة خطوة مهمة تمكن مجموعة أبوظبي المالية وشعاع من تحقيق طموحاتهما، بتعزيز النمو عبر توحيد جهودهما ضمن كيان موحد. كما تمثل هذه الصفقة عملية تحول كبيرة تهدف إلى تأسيس منصة رائدة لإدارة الأصول والصيرفة الاستثمارية على مستوى المنطقة.

حظر بيع تستمر 12 شهرا من موعد القبول. وكانت مجموعة أبوظبي المالية وشعاع كابيتال قد اتفقتا في يونيو الماضي على شروط اندماجهما، الذي سيؤدي إلى إنشاء كيان يدير أصولا تبلغ قيمتها 12.8 مليار دولار. وسيملك أصحاب الأسهم في مجموعة أبوظبي المالية 58 بالمئة من الكيان الموسع، في حين سيملك أصحاب الأسهم الحاليين في شعاع 42 بالمئة.

وهذه الخطوة هي استكمال مسار بداته الدولة بدأ بصفقة اندماج في 2017 بين بنكي الخليج الأول وأبوظبي الوطني تحت كيان واحد هو أبوظبي الأول. وقالت الشركتان في بيان مشترك إن «زيادة رأس المال تأتي بعد قبول 1.47 مليار سهم جديد في سوق دبي المالية لصالح شركة أبوظبي كابيتال الشركة الام لمجموعة أبوظبي المالية».

وأوضحت الشركتان أن الأسهم الجديدة لشعاع كابيتال ستضخ لفترة